وحدة الهجرة القسرية واللاجئين
Forced Migration and Refugee Unit

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام

POLITICAL SOLUTIONS FOR THE PALESTINIAN REFUGEE ISSUE AND PEACE NEGOTIATIONS' HORIZONS

ياسر درويش

Yasser Darweesh

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 36/2011 (عربي)

نموذج دراسات الهجرة واللجوء

Birzeit University Working Paper 2011/36 (ARA)

Migration and Refugee Studies Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2011

*** Co-sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS) - Birzeit University (BZU) & the International Development Research Centre (IDRC), Canada. The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of IALIIS, BZU or IDRC. The IALIIS can be reached at: ialiis@birzeit.edu**

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University Working Paper Series

الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام[1]

ياسر درويش

1. المقدمة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية محورية في الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي، حيث أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يشكل أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيون. تأتي أهمية هذه الدراسة كون ارتباط قضية اللاجئين بالذاكرة الفلسطينية ارتباطا وثيقا وحتى يومنا هذا؛ فقضية اللاجئين تختلف عن غيرها من قضايا مفاوضات السلام، فالاستيطان على سبيل المثال ثَبَت انه بالإمكان إخلاؤه وإزالته كما حدث في سيناء وغزة، والحدود فيها مجال بتبادل الأراضي، أما قضية اللاجئين فترتبط مع الإنسان الفلسطيني نفسه فله حق في العودة إلى دياره، وله حقوق ملكية سلبت منه وله حق إنساني تنص عليه المواثيق الدولية، بكلمات أخرى إن قضية اللاجئين قضية حاضرة معنويا وماديا في العقلية الفلسطينية وتجاوزها أو تجاهلها سيؤدي إلى ثورة جماهيرية ربما تؤدي إلى تغيير في موازين القوى الفلسطينية، فلا يمكن لأي قيادة تجاهل رأي وموقف ثلثي الشعب.

كُتب كثيرا حول قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى المحلي والعالمي ولعل ما أثرى هذه الكتابات ما صدر عن "المؤرخين الجدد" وهم كتاب إسرائيليون تناولوا القضية من عدة جوانب بعد كشف إسرائيل النطاق عن جزء من الوثائق بسبب التقادم ومن أهمهم: بني موريس (1993)، آفي شليم (1990)، ايلان بابي (1992) وآخرون. أما في الجانب الفلسطيني فهناك كتابات مهمة في هذا الموضوع مثل كتابات: وليد الخالدي (1997)، نور الدين مصالحة (1992، 1997، 2000، 2003)، سليم تماري (1996)، شريف كناعنة (2000)، ادوارد سعيد (1995)، ايليا زريق (1997)، عباس شبلاق وآخرون. أما على الصعيد الدولي فهنالك كتابات مهمة لأمثال: رمضان يابادجي، مونيك

[1] هذه المقالة تلخيص لرسالة ماجستير قدمها الباحث كأحد متطلبات التخرج من برنامج الماجستير في الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت عام 2003، والمعلومات الواردة فيها هي بناء على الأحداث والظروف السياسية في تلك الفترة.

شميله، جيرو دو لا براديل وآخرون. هذا إضافة إلى دراسات مهمة صدرت عن مراكز مختصة في قضية اللاجئين مثل: شمل، مركز بديل، مركز العودة.

ستركز هذه الدراسة على تحليل مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال محطات تاريخية هامة، وخصوصا أثناء مسيرة المفاوضات بين الطرفين، وذلك استنادا إلى نظريات العلاقات الدولية. ولعل أنسب نظرية لدراسة هذه القضية هي الواقعية الجديدة كونها استطاعت أن تفسر لنا مجريات الأمور بين الطرفين خصوصا بعد التغير في التركيبة السياسية الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.

تناولت الدراسة في جزئها الأول وهو الرئيسي، لمحة عن الموقف الرسمي للجانبين منذ قيام دولة إسرائيل مرورا بمؤتمر لوزان 1949 وحتى إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، ثم تحدثت عن المواقف خلال مفاوضات السلام الرسمية انطلاقا من مؤتمر مدريد عام 1991 حتى طابا 2001. أما الجزء الثاني، فتناول المباحثات الغير رسمية بين الطرفين وقارنها مع المباحثات الرسمية. فيما حاولت الخاتمة الإجابة عن مشكلة الدراسة، بتَميُز قضية اللاجئين عن غيرها من قضايا المفاوضات، وستجيب على تساؤل مفاده: هل قضية اللاجئين عقبة أساسية في طريق التوصل إلى سلام شامل بين الطرفين؟

2. نبذة تاريخية عن الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين

برزت مشكلة اللاجئين منذ البداية وخصوصا مع قيام دولة إسرائيل، حيث تشدد الموقف الإسرائيلي بعدم السماح بعودة اللاجئين إلى قراهم وهذا ما ظهر في موافقة ديفيد بن غوريون على خطة يوسف فيتس (مدير الصندوق القومي اليهودي) في حزيران 1948 والتي تتلخص بخلق حقائق على الأرض تحول

دون عودة اللاجئين إلى بيوتهم.[2] هذا ليس بغريب بالنسبة للفكر الصهيوني، والذي يدعو إلى نقاوة الجنس اليهودي، بإخلاء الأرض من سكانها العرب وإقامة دولة ذو أغلبية يهودية.[3]

أشار المؤرخ الإسرائيلي بني موريس انه تم في البداية منع عودة اللاجئين بناء على أهواء قادة الهاغاناة، ثم أصبح الأمر رسميا في حزيران 1948 بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية عدم موافقتها على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

1.2 مؤتمر لوزان 1949

التقت الوفود العربية والفلسطينية مع الوفد الإسرائيلي لأول مرة في نيسان 1949 بطريقة غير مباشرة بناءً على جهود لجنة المصالحة، واللافت للنظر هو مشاركة ثلاثة وفود فلسطينية: الأول مثّل الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، والثاني مثل مكتب رام الله للاجئين برئاسة محمد نمر الهواري، أما الثالث فقد مثل أصحاب الأراضي والأملاك ورجال الأعمال من منطقة اللد والرملة.[4] تمثلت مطالب الوفود الثلاثة بمتابعة البيارات والمحاصيل قبل أن تجف، وجمع شمل العائلات المشتتة، والسماح للجنة اللاجئين بزيارة فلسطين من أجل تهيئة الجو لتنظيم عودة من سيتفق على إعادتهم.[5]

[2] Ilan Pappe, *The making of the Arab-Israeli Conflict* (London- New York: I.B. Tauris & Co Ltd, 1992), 95.

[3] Nur Masalha, *The politics of Denial-Israel& the Palestinian Refugee Problem* (London: Pluto Press, 2003), 7.

[4] محمد الهواري، سر *النكبة* (الناصرة: مطبعة الحكيم، 1955)، 355.

[5] المصدر السابق ، 358.

شارك في الوفد الإسرائيلي كبار رجال الخارجية برئاسة ايتان،[6] وعضوية كل من ساسون، وشلوح، وأرزوني وهرش،[7] وذلك بعد تنسيق مسبق فيما بينهم قبل المؤتمر. استمرت المفاوضات بشكل غير مباشر مدة أسبوعين،[8] دون أي تقدم إلا أن ما عرضه ساسون على محمد نمر الهواري أثناء احد اللقاءات الجانبية[9] هو البارز خلال هذا المؤتمر، حيث عرض عودة 100 ألف لاجئ شريطة التوصل إلى سلام شامل.[10] حاول الطرف الأمريكي الضغط على إسرائيل، وحدث توتر في العلاقات بينهما تجلى برسالة من ترومان إلى بن غوريون يطالب فيها موافقة إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين تحاشيا لإفشال مؤتمر لوزان.[11] رفض العرب والفلسطينيون تلك المقترحات، وفشل المؤتمر. يتضح لنا أن إسرائيل هي صاحبة الكلمة العليا، بسبب انتصاراتها العسكرية والسياسية على العرب، إذ لا يوجد ما يجبرها على التنازل. في النهاية سمحت إسرائيل بعودة عدد لا يتجاوز 1965 لاجئا حتى عام 1951 ضمن مشروع لم شمل العائلات.[12]

2.2 إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وإعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988

ركّزت منظمة التحرير في ميثاقها عام 1964 على تحرير البلاد بالسلام والكفاح،[13] وتبنت قضية اللاجئين وعودتهم. إلا أنه سرعان ما اختلف الحديث وخصوصا في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، والذي تبنى برنامجا يدعو إلى إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء من

[6] Pappe, *The making*, 203.

[7] الهواري، سر، 356.

[8] بني موريس، *طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين*، ترجمة دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر، 1993)، 242.

[9] المصدر السابق.

[10] Pappe, *The making*, 230.

[11] موريس، *طرد الفلسطينيين*، 245.

[12] المصدر السابق، 257.

[13] ماهر الشريف، *البحث عن كيان– دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908–1993)* (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط1، 1995)، 103. ولمزيد من المعلومات حول الميثاق الوطني الفلسطيني أنظر: فيصل حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974* (بيروت: مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، 1980)، 225–227.

أرض فلسطين يتم تحريره.[14] أدى هذا إلى بروز تفسيرات عدة لشعار حق العودة، وأهمها أن حق العودة يمكن أن يكون على أرض السلطة الفلسطينية.[15] وأصبح حق العودة هو الضلع الأقصر في مثلث برنامج المنظمة الذي يكمله حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

لم يكتف الجانب الإسرائيلي في تلك الفترة بعدم السماح بعودة اللاجئين، وإنما استمر في سياسة طرد مجموعات فلسطينية أخرى وكان ذلك واضحا في العديد من الخطط التي فشل بعضها ونجح البعض الآخر. على سبيل المثال كان هناك عملية يوحنان 1950، والعملية الليبية 1953–1958، وعملية حفرفيرت 1956.[16] كذلك نجحت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بترحيل موجة جديدة من الفلسطينيين.

هكذا نلاحظ أن الموقف الإسرائيلي لم يستمر على حاله فحسب، بل تعاظم بترحيل فلسطينيين آخرين. ويعود ذلك بسبب قوة إسرائيل وضعف الجانب العربي وهذا ما تفسره الواقعية الجديدة بالنسبة للقوة والمصلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار العمل المسلح الذي أصبح يؤرق الجانب الإسرائيلي. أما في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، فقد بدا الموقف الفلسطيني مختلفاً، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارات الدولية 242 و 338[17] وقرار 194؛ وبهذا فقد أقرت بوجود إسرائيل، وأصبح الحديث عن عودة اللاجئين أو تعويضهم، أو إيجاد تسوية لقضيتهم دون تحديد شكل لتلك التسوية. هذا الموقف جاء بعد خروج المنظمة من بيروت عام 1982، والانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة عام

[14] هيلينا كوبان، *المنظمة تحت المجهر*، ترجمة سليمان الفرزلي (لندن: منشورات هاي لايت، ط1، 1984)، 43.

[15] سليمان الرياشي، "قضية اللاجئين الفلسطينيين،" *المستقبل العربي*، عدد 252 (2000): 30.

[16] حول هذه العمليات أنظر: نور مصالحة، *أرض أكثر وعرب أقل* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1997)، 34–35.

[17] محمود عباس، *طريق أوسلو* (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 1994)، 34.

1987. أما الموقف الإسرائيلي فقط استمر على حاله، لكن برز هنالك لقاءات أكاديمية بين الطرفين تناولت قضية اللاجئين.

3. الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين خلال مفاوضات السلام 1991–2001

1.3 مؤتمر مدريد:

ظهر الموقف الفلسطيني في مدريد من خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، والتي أكد فيها على قضية اللاجئين وحق العودة."[18] إلا أن أساس عقد هذا المؤتمر هو القرارين الدوليين 242 و338، حيث إن هناك عدة تفسيرات لهذين القرارين. ففي القرار 242، دعوة لتسوية قضية اللاجئين بدون تحديد شكل تلك التسوية، مما يتعارض مع ما قاله عبد الشافي. والسؤال الذي يُطرح هنا، بما أن هذه الدعوة من القيادة الفلسطينية في إعلان الاستقلال ومدريد مبنية على قرارات الشرعية الدولية 242 و338، فهل هي دعوة لعودة جزئية، عودة إلى جزء من الوطن، أم عودة إلى البيوت التي أُقتلع منها اللاجئون؟ بغض النظر عما قاله عبد الشافي في مدريد وعرفات في إعلان الاستقلال، إلا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت مطلباً للشارع الفلسطيني، يشكّل عقبة أمام اتفاق إسرائيلي فلسطيني.

نتج عن مؤتمر مدريد تشكيل لجنة توجيه عَقدت اجتماعها الأول في موسكو عام 1992، والتي قامت بدورها بتأليف عدة لجان تقنية على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف[19]. من ضمن هذه اللجان

[18] Haidar Abed Shafi, "Address Delivered at the Madrid peace Conference," *Journal of Palestine Studies* 2, Vol XXI, Issue 82 (1992): 133.

[19] إيليا زريق، *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1997)، 138.

كانت هنالك مجموعة عمل خاصة في موضوع اللاجئين تحت رئاسة كندا وتضم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.[20]

عَقدت هذه المجموعة سبعة اجتماعات في أماكن مختلفة، وقد برزت المشاكل بين الطرفيين منذ البداية، حيث اعترض الوفد الإسرائيلي على مشاركة إلياس صنبر بحجة أنه من الشتات الفلسطيني حيث كانت إسرائيل تعارض مشاركة أي من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أو الشتات أو القدس، كذلك عارضت مشاركة محمد الحلاج تحت تسمية الحجج نفسها.[21] حاول الطرف الفلسطيني خلال هذه اللقاءات التمسك بقرارات الأمم المتحدة حول قضية اللاجئين، خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، كذلك وجد الفلسطينيون في هذه اللقاءات فرصة ومنبراً لهم لمناقشة الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وتحسين رفاهيتهم وظروف معيشتهم. بكلمات أخرى، فقد ثبّتت إسرائيل موقفها بناء على قوتها، بينما ركز الطرف الفلسطيني، وبسبب ضعفه، على دور المؤسساتية والتي تطرح قرارات دولية لا تُنفذ.

حددت هذه اللجنة ستة مواضيع لها علاقة باللاجئين؛ حيث قامت النرويج وبصفتها راعية لموضوع قاعدة البيانات وذلك من خلال معهد علم الاجتماع التطبيقي (فافو) في أوسلو بدور رائد في عمل مسح شامل في تموز 1992 حول الظروف المعيشية في المناطق المحتلة. كذلك نشطت النرويج في توفير معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين في دول مجاورة مثل سوريا والأردن ولبنان. كذلك قدمت مجموعة عمل اللاجئين دعما لوجستيا لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لتقوم بمسح سكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[22]

---

[20] جويل بيترز، *المفاوضات متعددة الأطراف ومجموعة عمل اللاجئين، في قضية اللاجئين والمفاوضات* (ندوات 2)، (رام الله: مركز شمل، ط1، 1991).

[21] سليم تماري، *مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1996)، 11.

[22] بيترز، *المفاوضات*، 16–17.

الموضوع الآخر والذي نشطت فيه فرنسا هو لم شمل العائلات؛ حيث قام رئيس الوفد الفرنسي بيرنارد باجوليه بزيارتين لمنطقة الشرق الأوسط قدم من خلالهما تقريراً حول جمع شمل العائلات حيث أوصى في هذا التقرير بزيادة عدد المستفيدين من لم شمل العائلات وتحسين الإجراءات الإسرائيلية وزيادة شفافيتها وتوسيع مجال طلبات لم الشمل.[23] حصل الفلسطينيون في هذا المجال على موافقة إسرائيلية على رفع مستوى سقف الحصة السنوية من طلبات لم الشمل من ألف حالة إلى ألفي حالة.[24] هذا كل ما استطاع الفلسطينيون طرحه وتحقيقه، فهم يطرحون حلولاً براغماتية لقضايا بسيطة دون المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي فقد ربط قضية اللاجئين الفلسطينيين بالمهاجرين اليهود من إفريقيا، واليمن، والعراق، ودول عربية أخرى.[25]

لم يؤدي المؤتمر إلى تقدم يذكر في مسألة اللاجئين فالأوضاع السياسية لم تتغير إلا لمصلحة إسرائيل فقد انتهت الحرب الباردة وانتصرت الولايات المتحدة في حربها على العراق وانتهت من معالجة العديد من المشاكل السياسية.

خلال مؤتمر مدريد، برز ضعف العرب والفلسطينيين، بعكس إسرائيل التي تزايدت قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. أثناء المباحثات متعددة الأطراف حصلت مفاجأة لجميع العرب، الفلسطينيين

[23] المصدر السابق، 18.

[24] تماري، *مستقبل اللاجئين*، 16.

[25] المصدر السابق، 12.

والإسرائيليين حيث أصبح الحديث عن توقيع اتفاقية عرفت فيما بعد باتفاقية أوسلو والتي أدت إلى بعض التغير والتحول في التركيبة السياسية وفي المواقف الدولية والإقليمية التي سنتعرف عليها لاحقا.

بعد هذا الجمود في المفاوضات ارتأت الحكومة الكندية التي ترأس هذه الاجتماعات لإعطاء دفعه إلى الأمام لهذه المفاوضات لتساعد الأطراف المعنية على التقدم. حيث قام ممثل الحكومة مارك بيرون بإصدار وثيقة رؤية "Vision Paper" في آذار 1995 ثم جاءت ورقة التكيف على يد أندرو روبنسون والسبب كما يقول سليم تماري أن بيرون تعامل بشراسة مع الأطراف وخصوصا الإسرائيلي مما أبعده عن الساحة![26]

يتضح من ورقتي رؤية التكيف أن الموقف الدولي يتبنى الموقف الإسرائيلي نفسه والذي لا يتغير أو يتقدم في قضية اللاجئين الفلسطينيين، هذا الموقف الدولي لا يخرج عن نطاق رؤية إسرائيل وهو يتكيف مع موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالحديث عن القضية على أنها إنسانية وليست سياسية، هو ما حاول المفاوض الإسرائيلي تثبيته في كل جلسة عُقدت. لا غرابة في ذلك خصوصا إذا اتفقنا على أن سبب إحداث مشكلة اللاجئين ما زال موجودا فمصلحة إسرائيل تكمن في الحفاظ على أغلبية يهودية على أرض فلسطين التاريخية، هذه المصلحة تجعلها تتمسك بموقفها الرافض لعودة اللاجئين التي ولو نسبيا ستشكل خطرا أمنيا على التركيبة الديمغرافية في دولتهم. فإسرائيل أحدثت هذه المشكلة بقوة السلاح وهذه القوة قد تضاعفت في وقتنا الحاضر.

[26] مقابلة أجراها الباحث مع سليم تماري بتاريخ 25-6-2003 وهو المشارك في المفاوضات متعددة الأطراف.

3-2 إعلان المبادئ 1993 (أوسلو) وتأجيل قضية اللاجئين.

تفاجأ الشارع الفلسطيني والعربي بالحديث عن اتفاقيات في أوسلو حول غزة أريحا أولا والتي تُوِجت باتفاق فلسطيني إسرائيلي ُوقِع في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 ُسمي هذا الاتفاق "بإعلان المبادئ" هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه المفاوضات متعددة الأطراف مستمرة وبصعوبة.

قبل الخوض في تفاصيل إعلان المبادئ لابد من الإشارة إلى أن هذه الوثيقة كُتبت باللغة الإنجليزية فقط ولا يوجد نسخة رسمية عربية أو عبرية وكل ما يتوفر عبارة عن ترجمات مختلفة غير رسمية. هذه الترجمات أعطت فهماً مختلفاً لكثير من المصطلحات الإنجليزية الواردة في الوثيقة وخصوصا بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي.

من هذه المصطلحات كلمة "interim" والتي تعني في الوثيقة "انتقالية" رغم أنها أقرب إلى معنى "مؤقتة" منها إلى انتقالية "transitional". الفرق في المعنى بين المصطلحين هو أن الوضع المؤقت قد يتحول إلى دائم أو يعود إلى ما كان عليه، بينما الوضع الانتقالي يعني في كل الأحوال الانتقال من مرحلة معينة إلى مرحلة جديدة لا تشبه المرحلة الحالية أو السابقة. هذان المصطلحان كانا مصدر خلاف وصراع بين الوفدين حيث حاول الوفد الفلسطيني جاهدا إدراج مصطلح transitional دون جدوى بينما فرض الوفد الإسرائيلي مصطلح interim والذي ُذكر في الإعلان ثماني عشرة مرة بينما كلمة transitional ذكرت مرتين.[27] هذا يعني أن كل طرف له فهم معين لإعلان المبادئ، ففي حين يرى الطرف الإسرائيلي في هذا الإعلان ترتيبات مؤقتة ربما تُبقي الوضع على ما هو عليه أو تعود إلى ما كانت عليه قبل الإعلان، بينما يرى الطرف الفلسطيني في هذا الاتفاق ترتيبات تنتقل من مرحلة إلى أخرى بشكل إيجابي، بكلمات أخرى الطرف الإسرائيلي لم يكن يتطلع إلى المستقبل نحو مباحثات المرحلة النهائية بل اكتفى بما حققه.

[27] صالح عبد الجواد، "ملاحظات حول الترجمة العربية لنص إعلان المبادئ،" في: *إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل* (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994)، 3-5.

المهم في إعلان المبادئ هو تأجيل القضايا الأساسية مثل القدس، والحدود، والمستوطنات واللاجئين إلى مرحلة المباحثات النهائية. حيث جاء في المادة الخامسة والتي تتحدث عن الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، أن هذه المفاوضات ستبدأ في السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وستتحدث عن القضايا الأساسية التي ذُكرت أعلاه.[28] هذا التأجيل فُرض على الفلسطينيين، فالقوة الإسرائيلية مستمرة منذ مدريد وازدادت بعد الموقف الفلسطيني من احتلال الكويت والحرب على العراق.

هذا الموقف الفلسطيني المتمثل بتوقيع اتفاقية هزيلة ومجحفة بحقهم لم يأتِ من فراغ، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في عام 1991 وانتهاء الحرب الباردة لم يبق للفلسطينيين ظهيرا حتى ولو كان معنويا، هذا الانهيار أثر معنويا على القيادة الفلسطينية، ومما زاد في هذا التأثير هو موقفهم إبان الاجتياح العراقي للكويت،[29] مما أدى إلى إساءة فهم الموقف الفلسطيني عربيا وعالميا، وهذا أدى بدوره إلى التأثير على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، حيث مرت هذه الشرعية في تلك الفترة بمرحلة إهمال دولي مارستها الولايات المتحدة ضد م.ت.ف وبدأت تفقد شرعيتها مما دعا تلك القيادة إلى التحرك نحو تعزيز شرعيتها بواسطة أي اتفاق بغض النظر عن الثمن. هناك رأي آخر يضيفه مارتن بك، الباحث في شؤون الشرق الأوسط، حيث يقول إن أساس التنازل الفلسطيني يعود إلى عوامل اقتصادية اجتماعية حيث يعاني الفلسطينيون في الداخل والخارج من قلة الموارد المالية خصوصا بعد موقفهم من قضية احتلال العراق للكويت فمنظمة التحرير كانت تعتمد بشكل جوهري على العائدات من دول الخليج والتي تأثرت سلباً بعد الحرب.[30] وجدت القيادة الفلسطينية نفسها وحيدة أمام قوة عظمى لا ترضى عنها وأمام عدو مُحصن وقوي وفي ظل غياب دور عربي فعال، هذا النسيج في النظام الدولي

[28] مركز القدس للإعلام والاتصال(JMCC)، *الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة ووثيقة إعلان المبادئ (أوسلو)* (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996)، 7.

[29] يزيد صايغ، *الفلسطينيون في الحرب الباردة* (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997)، 35–36.

[30] Marten Beck, A lecture during the first International Studies Conference in Palestine, Birzeit University from 3-5 November 1995.

والإقليمي دفع الفلسطينيين إلى البحث عن طوق النجاة في قصور أوسلو في ظل توازن قوى لا يسير في صالحهم.

عارض الشارع الفلسطيني اتفاقية أوسلو وخصوصا اللاجئين في مخيمات الضفة وغزة ولبنان وكذلك عارض المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه تلك الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، وجّه إدوارد سعيد نقداً عنيفاً إلى ياسر عرفات ليس على أساس السلام مع إسرائيل بل على تفاصيل تلك الاتفاقية والتنازلات المصيرية التي أثرت على مستقبل الفلسطينيين.[31]

تم تأجيل قضية اللاجئين، كغيرها من القضايا، إلى المرحلة النهائية كما ورد سابقا في المادة الخامسة لإعلان المبادئ. أي بما معناه أن الموقف الفلسطيني استمر في التراجع بخصوص هذه القضية منذ إعلان الاستقلال 1988 مرورا بالمحادثات متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد. أصبحت هذه القضية تحتل مرتبة متأخرة في الأجندة الفلسطينية حتى ولو كان ذلك معنويا لأن من شاركوا في أوسلو أمثال أبو مازن رأوا أن التأجيل لا يعني الإهمال أو التنازل، ربما يكون ذلك صحيحا!! لكن هناك علامة استفهام حول أداء الوفد الفلسطيني بخصوص كافة القضايا المؤجلة ومنها اللاجئون حيث كان بالإمكان ربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية. كما كان بالإمكان تحديد طرف ثالث ليكون حَكماً في حالة فشل المباحثات النهائية وكذلك كان بالإمكان وضع نقاط واضحة بخصوص اللاجئين إذا لم يتم الاتفاق مع نهاية المرحلة النهائية، على سبيل المثال الاتفاق على عودة بضعة آلاف من النازحين إلى أراضي الضفة الغربية بحدود عام 2000 إذا لم يتم الاتفاق حول القضية. لو وضع ترتيب مثل هذا في القضايا المؤجلة وخصوصا اللاجئين لكان هناك متنفس للفلسطينيين يحول دون الانفجار الذي تمثل بانتفاضة الأقصى.

[31] إدوارد سعيد، غزة– *أريحا سلام أمريكي* (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995) 6–15.

كل ما ورد في إعلان المبادئ حول اللاجئين كان في المادة الثانية عشرة من الإعلان تحت عنوان الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر. لم تتحدث هذه المادة عن كافة اللاجئين بل ذكرت النازحين في عام 1967 حيث نصت على إنشاء لجنة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.[32] هذه المادة من الإعلان لا تشكل أي نوع من أنواع العودة للاجئين إلا أنها عملية إدخال لأفراد (أي حالات فردية بدل جماعية) بناء على مسميات مثل لم الشمل والحالات الإنسانية.

إذا كان هذا كل ما يتعلق باللاجئين في اتفاقية أوسلو من خلال المادة الخامسة التي عملت على التأجيل والمادة الثانية عشرة التي عملت على إدخال أفراد فإن الطرف الفلسطيني لم يحقق إلا القليل على مستوى قضية اللاجئين، بل يمكننا القول إن الطرف الفلسطيني لم يتحرك بالقضية خطوة واحدة نحو الأمام. أوسلو لم تحرك ملف اللاجئين عن الرف ولم تنفض الغبار عنه وإنما كدست ملفات أخرى فوقه.

جاء الفهم الإسرائيلي للاتفاقية ولكل حرف وكلمة متماشيا مع مصالحهم بحيث تم اعتماد فهمهم لهذه الكلمات والسبب واضح؛ الطرف الأقوى يستطيع أن يفهم الكلمات بطريقته والطرف الأضعف لا حول ولا قوة بيديه عليه القبول خوفا من الفشل أمام شعبه وأمام العيون المحيطة التي لا يرضيها الاتفاق ولا السرية التي تم بها.[33]

[32] مركز القدس للإعلام والاتصال(JMCC)، الاتفاقية الإسرائيلية، 10.

[33] حيدر عبد الشافي، *دراسة فلسطينية لاتفاق إعلان المبادئ في JMCC 1994: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني* (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال)، 20.

يبرز الفهم الإسرائيلي في ورقة قدمها شلومو غازيت خلال مؤتمر "تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني "في شباط 1994 والذي أعده مركز القدس للإعلام والاتصال.[34] يقول غازيت إن موافقة إسرائيل جاءت بناء على عدة شروط وافتراضات. أولا: الفهم الإسرائيلي كان وما يزال مبنيا على أن المرحلة الانتقالية مفتوحة (Open-Ended) فلم يكن هناك أي اتفاق بأي شكل من الأشكال على المرحلة النهائية، وهذا أهم العيوب في اتفاق إعلان المبادئ بل إنه خطأ استراتيجي من الطرف الفلسطيني، إلا أننا نعود ونقول إن الظروف السياسية والقوة وضعت الطرف الفلسطيني في هذا الموقف الذي كان من الأفضل عدم التورط فيه وتوقيع أي اتفاقية. ثانيا: تأجيل جميع القضايا الصعبة والمعلقة إلى المرحلة النهائية من ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين. ثالثا: والأهم أن الفهم الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ بأنها اتفاقية باتجاهين أي يمكن التراجع عنها.[35] حسب اعتقادي هذا هو الأخطر في هذه الاتفاقية بحيث لاحظنا في وقتنا الحاضر أن إسرائيل تراجعت عن انسحاباتها التي نفذتها من خلال الاتفاقية وأعادت احتلال المدن الفلسطينية من جديد خلال انتفاضة الأقصى بدلا من الانتقال في الاتجاه الطبيعي نحو قضايا المرحلة النهائية.

في أيلول 1993 تم تأجيل بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية التي كان من المفروض أن تبدأ بعد ثلاثة سنوات أي في 1996.[36] في هذه الفترة عارضت إسرائيل الدخول في نقاش الموضوع على أساس قرار الأمم المتحدة 194. ورد في المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ دعوة إلى مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ومصر والأردن حول عملية إدخال النازحين بعد حرب 1967 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.[37] عُرفت هذه المباحثات بمفاوضات اللجنة الرباعية والتي عملت بشكل بطئ جدا وعقدت عدة اجتماعات كان أولها في أيار 1995 بمدينة عمان ثم في بئر السبع،

[34] شلومو غازيت، *المفهوم الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ في JMCC 1994: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني* (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال)، 46-41.

[35] المصدر السابق.

[36] مركز القدس للإعلام والاتصال(JMCC)، *الاتفاقية الإسرائيلية*، 7.

[37] المصدر السابق، 10.

والقاهرة، وغزة، وعمان وحيفا.[38] منذ البداية كان هناك خلاف بين إسرائيل والأطراف العربية حول تعريف النازحين (Displaced Persons) وعلى الرقم المسموح بإدخاله إلى الضفة وغزة. وافقت إسرائيل على إدخال مالا يزيد عن 200000 من النازحين في حين طالبت الأطراف العربية الثلاثة بإدخال قرابة مليون نازح.[39] في فترة حكم حزب الليكود الإسرائيلي توقفت مباحثات اللجنة الرباعية في عام 1997 بسبب تصلب المواقف الإسرائيلية وبعد دعوة المجموعة العربية مقاطعة المفاوضات متعددة الأطراف بسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية. في شباط عام 2000 عادت هذه المفاوضات على مستوى وزاري (بعد تولي حزب العمل الإسرائيلي الحكم بقيادة إيهود باراك) إلى الاجتماع لكن دون نتيجة تذكر وانتهت هذه المفاوضات مع بداية انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من عام 2000.[40]

استمرت إسرائيل بالتعامل مع قضية اللاجئين على أنها قضية إنسانية واجتماعية بدلا من التعامل معها على أنها قضية سياسية من مصلحتها حلها والتخلص منها، فقد استمرت في تصلبها حيال قضية عودة اللاجئين، في حين تؤجل وفي حين آخر تماطل وتراوغ من خلال البحث عن التعريف المناسب لمصطلحات مختلفة، حتى في قضية النازحين لم تعطِ إلا القليل من خلال برنامج لم شمل العائلات. الغريب في الأمر أن إسرائيل تعلم أنه بدون حل قضية اللاجئين (بغض النظر عن نوعية الحل) لن يكون هناك سلام وسيبقى أمنها معرضا للخطر في داخل البلاد وخارجها وخصوصاً أن كافة أنواع القوة الإسرائيلية الممكن استعمالها لم تفلح في وقف العمليات الاستشهادية التي أطاحت بمئات الإسرائيليين خلال الانتفاضة الفلسطينية الحالية.

[38] Masalha, *The politics*, 229.

[39] Ibid, 229.

[40] Ibid, 230.

من ناحية نظرية كان الأفضل وما زال لإسرائيل أن تنظر بعيدا إلى المستقبل، مستقبل اقتصادها وأمنها وعلاقتها مع دول العالم. هذا المستقبل سيكون آمنا ومزدهرا في حال توصلت إسرائيل لسلام شامل مع العالم العربي وخصوصا الفلسطينيين.

3-3 كامب ديفيد (تموز 2000)

أصر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على عقد هذه القمة رغم التحفظات الفلسطينية، وبطبيعة الحال يعود السبب لهذا الإصرار إلى رغبة كلينتون في ترك بصماته على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإحراز توقيع اتفاقية بينهما وتحت رعايته بحيث يسجل له التاريخ إنجازاً. وجه كلينتون دعوات إلى كلٍ من باراك وعرفات لحضور قمة الشرق الأوسط في منتجع كامب ديفيد في الحادي عشر من تموز 2000.

تعددت الكتابات حول قمة كامب ديفد 2000 إلا أن أبرز من كتبوا في هذا الموضوع هو أكرم هنية أحد مستشاري رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وأحد أفراد الطاقم الفلسطيني إلى كامب ديفد. نشر هنية يوميات كامب ديفد في مجلة الدراسات الفلسطينية باللغة الإنجليزية وكذلك نشرها باللغة العربية في كتاب تحت عنوان أوراق كامب ديفيد 2000.[41] الكاتب Charles Enderlin تناول الموضوع نفسه في الفصل الرابع من كتابه Shattered Dreams 2002.[42] كما تحدث الكاتب الفلسطيني نور مصالحة عن الموضوع في كتابه Politics of Denial 2003.[43]

[41] انظر قائمة المراجع.
[42] انظر قائمة المراجع.
[43] انظر قائمة المراجع.

أغلب الأحاديث كانت تركز على أن سبب الفشل هو قضية القدس إلا أنه تبين فيما بعد أن أكثر من قضية كانت سبباً لفشل القمة. اللحظة الحقيقية التي وجد الإسرائيليون أنفسهم في صلب صراعهم مع الفلسطينيين كانت عندما فُتح ملف اللاجئين، هذه اللحظة كانت صعبة حيث حاول فيها الطرف الإسرائيلي الحديث عن الماضي والمماطلة. لم يتم تناول قضية اللاجئين بشكل جدي بسبب الموقف الإسرائيلي إلا أن الطرف الفلسطيني قدم مطالبه بخصوص قضية اللاجئين أمام الرئيس الأمريكي كلينتون والذي تفاجأ بالمطالب الفلسطينية التي تختلف في صورتها عما قدمها له مساعديه ومندوبيه للشرق الأوسط. تمثلت المطالب الفلسطينية كما عرضها نبيل شعث أمام كلينتون في ضرورة الاعتراف الإسرائيلي بالمسؤولية عن قضية اللاجئين إضافة إلى: (1) حق العودة لكل لاجئ فلسطيني بناء على قرار الجمعية العامة 194. (2) الحاجة إلى آلية لتطبيق حق العودة. (3) بعد الاعتراف بحق العودة للاجئين وإيجاد آلية لتطبيق ذلك يمكن الحديث عن نظام تعويضات. (4) قضية اليهود الذين غادروا الدول العربية ليست قضية فلسطينية ولن يتم نقاشها.[44]

الجديد في كامب ديفيد حول قضية اللاجئين ليس الموقف الفلسطيني نفسه وإنما إبراز هذا الموقف ولأول مرة أمام القيادة الأمريكية وخصوصا الرئيس كلينتون بدون أي وساطة أو جسر آخر، ما كان يحصل في السابق هو نقل الأفكار الفلسطينية بواسطة المبعوثين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط والذين قللوا بدورهم من أهمية قضية اللاجئين.

هذا التعثر في كامب ديفيد الذي تمثل في إنهاء المباحثات دون التوقيع على اتفاقية زاد من الضغط على الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك زاد من شعور الإحباط مما أدى إلى

[44] Charles Enderlin, *Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East 1995-2002*, Susan Fairfield, trans, (New York, 2002), 196-197.

للإطلاع على ملخص حول ما حصل في كامب ديفد انظر: Helga Baumgarten, *The myth of Camp David or the distortion of the Palestinian Narrative* (Birzeit: GIIS, 1st ed. , 2003), 15-18.

مضاعفة التوتر في المجتمع الفلسطيني. في هذه الفترة جاءت خطوة شارون في زيارة الحرم القدسي بتاريخ 28 أيلول 2000[45] مما أدى إلى إشعال فتيل انتفاضة سرعان ما تحولت من مفهومها الشعبي العفوي إلى مفهوم عسكري. بسبب زخم هذه الانتفاضة وكثرة الضحايا من كلا الطرفين جاءت الحاجة مرة أخرى للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل وضع حد لسفك الدماء، ومن هنا جاءت الدعوة إلى مباحثات طابا المصرية في يناير 2001.

3-4 طابا (يناير 2001)

تميزت طابا عن كامب ديفيد بخروجها بمقترحات مكتوبة من كلا الطرفين، هذه المقترحات كانت الأولى بتفاصيلها وشكلها الرسمي. في أواخر صيف عام 2001 نشرت صحيفة لوموند دبلوماتيك الفرنسية مسودتين لمقترحات إسرائيلية وفلسطينية للحل الدائم لقضية اللاجئين. هذان المقترحان تم عرضهما في المباحثات التي عُقدت في طابا في كانون الثاني 2001 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. جاء الموقف الفلسطيني في هذه المرة مفصلا يتحدث عن أدق الأمور بخصوص قضية اللاجئين.

يتضمن المقترح الفلسطيني المؤرخ في 22 كانون الثاني 2001، 61 فقرة وأكثر من ألفي كلمة تندرج تحت 16 عنوانا فرعيا. تطرق هذا المقترح إلى العديد من الجوانب المتعلقة بالحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين، من هذه الجوانب مثلا الإطار القانوني، التعريف (من هو لاجئ؟)، صيغة الحل الدائم، الآليات الكفيلة بتطبيق صيغة الحل وتقسيم الأدوار بين الطرفين والمجتمع الدولي.[46] في الإطار

[45] وليام كوانت، *عملية السلام*، ترجمة هشام الدجاني (الرياض: العبيكان، 2002)، 659.

[46] بديل، *مقترحات طابا*، نشرة رقم 10، تشرين الأول 2001.

لمزيد من التفاصيل حول مباحثات طاب انظر ورقة موراتينوس:

Moratinos, "Non-Paper Taba Negotiations," *Journal of Palestine Studies 123 (2002): 81-82.*

القانوني قدم المقترح الفلسطيني حلا يتلاءم مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقوانين والممارسات الأخرى المتعلقة بحل قضايا اللاجئين. يدعو المقترح الفلسطيني إلى أن أساس الحل الدائم لقضية اللاجئين يكمن في الرغبة والاختيار الفردي لكل لاجئ كما هو الحال في حالات اللجوء الأخرى في العالم.

أكد المقترح الفلسطيني على مسؤولية إسرائيل الإنسانية والقانونية عن التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين في عام 1948 وفي منع هؤلاء اللاجئين من العودة إلى منازلهم وأكد هذا المقترح على المسؤولية الإسرائيلية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

في الفقرة الخامسة من المقترح الفلسطيني يوجد هناك تأكيد على أن جميع اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم الأصلية في إسرائيل، ويودون العيش بسلام مع جيرانهم لهم حق أكيد في ذلك. أما الفقرات رقم 19 و20 فهي تؤكد على حق العودة على أساس من الطوعية وعلى الحفاظ على وحدة العائلة، كما تؤكد على وجوب تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية لهم من أجل اتخاذ القرار المناسب لكل لاجئ. في هذا المقترح تم منح اللاجئين فرصة خمس سنوات لعرض مطالبهم بالعودة، أما التنفيذ فهو على أية حال ليس موضوعا مقيدا بزمن معين فالفقرات من 21 إلى 25 من المقترح الفلسطيني تؤكد على مبدأ العودة الآمنة المتلائمة مع القوانين الدولية وحقوق الإنسان والتي تضمن التمتع بجميع الحقوق المدنية والاجتماعية. ومن أجل تسهيل هذه العودة دُعيت إسرائيل إلى تعديل قوانينها الداخلية بما يتلاءم مع ما هو مطلوب.

في الفقرة 27 من المقترح الفلسطيني، جاء التأكيد على مبدأ استعادة الحقوق والتعويضات عن الممتلكات العائدة للاجئين إلى ورثتهم الشرعيين وفي حال استحالة استعادة هذه الممتلكات أو كان ذلك غير عملي أو جائر أو غير منصف يعترف الاقتراح بمبدأ استعادة النوع نفسه من الممتلكات (أي نفس الحجم أو القيمة). في الفقرات 30 و31 أقر المقترح بمبدأ التعويض عن الأضرار والخسائر التي لحقت

بالممتلكات وعن الخسائر من استخدامها وفوائدها وتقر أيضا بمبدأ التعويض عن المعاناة والأضرار المعنوية التي لحقت باللاجئين نتيجة تهجيرهم القسري، كما يجب توزيع التعويضات المادية وغير المادية على أساس فردي إلا في حالة أن هذه الأملاك المراد التعويض عنها قد مُلكت بشكل جماعي، كما يقر المقترح بالتعويض عن الممتلكات الجماعية في فقراته 38 و39. أما الفقرة 41 فيقر المقترح بتعويض الدول المضيفة للاجئين.

هكذا تجلى الموقف الفلسطيني من خلال هذا المقترح الذي قُدم مكتوبا للطرف الإسرائيلي. يعتبر هذا المقترح بالغ الأهمية لعدة أسباب، أولها: تَسلُّم هذا المقترح من الطرف الإسرائيلي والاستعداد لمناقشته كان نقلة نوعية وتغيراً في الموقف الإسرائيلي. ثانيا: تلاءُم هذا المقترح مع مبادئ القانون الدولي، كما أكد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. ثالثا: وضَع هذا المقترح آليات مختلفة لحل قضية اللاجئين تتلاءم إلى حد ما مع طموحات اللاجئين أنفسهم وأخيرا يُعتبر هذا المقترح مهما لتقبله أفكارا تتلاءم مع القرار 194 مثل التوطين، التعويض في ظروف معينة مما يعطي مرونة في تسوية قضية اللاجئين لكن هذا سلاح ذو حدين.

4- الجزء الثاني: قضية اللاجئين الفلسطينيين والطروحات الواقعية المشتركة

بعد فشل قمة كامب ديفيد 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، بادر العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية في الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في لقاءات مشتركة هدفت إلى إيجاد أفكار جديدة وخصوصا في القضايا المؤجلة ولتمهيد الطريق لعودة المفاوضات والتوصل إلى حل. من أهم هذه المبادرات وثيقة سري نسيبة وعامي أيالون في حزيران 2002 ومبادرة جنيف في 2003.

4-1 وثيقة نسيبة \ أيالون (خارطة الهدف)[47]

جاءت هذه الوثيقة نتيجة للقاءات غير رسمية متكررة بين الطرفين برئاسة سري نسيبة مسؤول ملف القدس في حينه وأيالون رئيس جهاز الشاباك السابق، اشتملت هذه الوثيقة على العديد من البنود التي تناولت قضايا الخلاف بين الطرفين، فتحدثت عن دولتين لشعبين يهودي وفلسطيني بحدود فاصلة على أساس خط الرابع من حزيران 1967 وتبادل أراضي. ما يهمنا هنا هو إسقاط حق العودة بمعناه المتعارف عليه. عارض الشارع الفلسطيني هذه الوثيقة بما فيهم حركة فتح[48] إضافة إلى مؤسسات تعنى بشؤون اللاجئين.[49]

يمكننا التعليق على هذه الوثيقة بأنها غير قانونية فمن وقعوا عليها ليسوا بمناصب رسمية فهي غير شرعية، استمر الطرف الفلسطيني بالتنازل في قضية اللاجئين وتقريبا أسقط حق العودة وأصبح مصير أكثر من مليون فلسطيني يعيشون داخل الخط الأخضر غير معروف.

4-2 وثيقة جنيف[50]

[47] يمكن الإطلاع على نص وثيقة نسيبة / أيالون من خلال الرابط التالي:

http://www.hashd.org\documents\sol.htm. Accessed on 22\11\2003.

[48] بيان صادر عن حركة فتح اقاليم الضفة الغربية.

www.shaml.org\ground\nusseibeh\reactions\badil_arabic.htm. Accessed on 22\11\2003.

[49] بديل، العديد من الفعاليات الشعبية والحزبية تصدر بيانات تدين مبادرة نسيبة أيالون بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين.

http://www.badil.org\Arabic%20Website\Refugees\Documents\2003\nusseiba.htm. Accessed on 11\12\2003.

[50] للإطلاع على تفاصيل الوثيقة انظر صحيفتي هآرتس ومعاريف بتاريخ 17-10-2003 ، كذلك انظر ملحق المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف.

بدأت هنا المفاوضات على شاطئ البحر الميت في الأردن عام 2003 وسرعان ما انتقلت إلى جنيف، جاء الوفد الفلسطيني بقيادة ياسر عبد ربه (وزير الثقافة والإعلام سابقا) وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ومعه آخرون من مؤسسات المجتمع الفلسطيني.[51] أما عن الجانب الإسرائيلي فقد جاء الوفد بيوسي بيلين وآخرون من أعضاء الكنيست والأحزاب. لم تختلف الوثيقة بديباجتها عن وثيقة نسيبة أيالون كونها أكدت على حل الدولتين؛ يهودية وفلسطينية إلا أنها ذكرت أن الحل سيكون على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و 338. تكونت الوثيقة من 17 مادة وما يهمنا هو المادة السابعة والتي تناولت موضوع اللاجئين وتكونت من 14 بند تحدثت فيه عن أهمية مشكلة اللاجئين والقرارات 194، 242، مبادرة السلام العربية، التعويض، اختيار المكان الدائم للإقامة، الخيار الحر والمدروس، إنهاء وضعية اللاجئين، إنهاء المطالب، الدور الدولي، التعويض عن الممتلكات، التعويض عن اللجوء...[52]

تحدثت هذه الوثيقة عن عودة اللاجئين وحددت خمسة خيارات: الدولة الفلسطينية، الأراضي التي سيتم تبادلها، دولة ثالثة، دولة إسرائيل والدول المضيفة. يلاحظ هنا الأفكار الصهيونية القديمة في التوطين وعودة محدودة جدا بناءا على نظام جمع الشمل إضافة إلى التعويض. استمر الطرف الإسرائيلي في التصلب بمواقفه بسبب قوته وضعف الآخر لكن ما يميز الطرف الإسرائيلي أنه من المعارضة اليسارية وبعض المثقفين، أي لا يلزم حكومته بعكس الطرف الفلسطيني حيث كان المشاركون أصحاب مناصب رسمية في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أي يعكسون وجهة نظر رسمية في التنازلات المستمرة وقد ظهر ذلك في تكليف ياسر عرفات للسيد مناويل حساسيان بإلقاء كلمة نيابة عنه في حفل التوقيع .

[51] صحيفة البيان عدد 209 بتاريخ 5-11-2003.

[52] وثيقة، *المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف 1ا 11ا 2003*، 12–15.

4-3 مقارنة بين المواقف الرسمية والغير رسمية:

لم تختلف المواقف الغير رسمية الممثلة في خارطة الهدف ووثيقة جنيف عن بعضها البعض فهما تدوران في نفس المحور الشكلي حول قضية اللاجئين ولم تدخلا إلى عمق التفاصيل الحساسة بل لم تحمل أي منهما مسؤولية قضية اللاجئين إلى الجانب الإسرائيلي. إذا قارنا هذه المواقف الغير رسمية بالمواقف الرسمية (مدريد، أوسلو ، كامب ديفيد، طابا) فإن أول ما نلاحظه أن هناك تراجع في خارطة الهدف ووثيقة جنيف، تراجع في الموقف الفلسطيني حيث أنه قبل بأمور أقل مما عرض عليه سابقا في المواقف الرسمية بخصوص قضية اللاجئين.

يتجلى لنا أن إسرائيل لم تعطي كثيرا في كلا الاتفاقات الرسمية والغير رسمية فبالنسبة لهم عودة اللاجئين ستفجر قنبلة ديموغرافية ومن هنا جاءت معارضة العودة الحقيقية. الأهم أن إسرائيل لم تتحمل المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين خلال المفاوضات الرسمية والغير رسمية ، فقط في طابا أبدو ليونة في هذا الموقف.

5- الخاتمة:

إن قضية اللاجئين من أهم قضايا الخلاف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فهي ما زالت راسخة في الذاكرة الفلسطينية، ومعاناتهم تذكرهم دوما بقضيتهم. وبالنسبة للإسرائيليين فهذه القضية تهدد وجودهم وتهدد دولتهم اليهودية.

عملت إسرائيل من خلال مفاوضيها طيلة فترة الصراع المستمرة حتى يومنا هذا على عدم التنازل في قضية اللاجئين واعتمدت مبدأ المماطلة، ولم تتنازل في هذه القضية إلا عن القليل القليل، بينما أوضحت كتابات عديدة أن التجاوب مع قضايا المفاوضات الأخرى (الحدود، القدس، المستوطنات...) كان أفضل حيث يوجد هامش أوسع للتحرك عكس قضية اللاجئين. أما بالنسبة للمفاوض الفلسطيني فقد بدأ بالتنازل واستمر بذلك طيلة فترة المفاوضات والأسباب عديدة فهو لا يملك قوة يفاوض بها حتى أنه في كثير من الأحيان لم يملك الخبرة والمعرفة اللازمة حول قضية اللاجئين، بل في بعض الأحيان ذهب إلى المفاوضات بدون متخصصين في مجال اللاجئين كما حصل في جنيف 2003 فتحدث الجميع عن الموضوع بدون اختصاص.[53] المشكلة الأخرى عند المفاوض والقيادة الفلسطينية هي حسن النية في التعامل مع إسرائيل والتي على سبيل المثال فسّرت أوسلو بطريقة وفهم يصب بمصلحتها وبعيد عن التفسير والفهم الفلسطيني.[54]

استمرت إسرائيل بتهجير الفلسطينيين واستمرت بمصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات على عكس ما أبدته خلال المفاوضات والذي يتمثل بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية مما يزيد من الإحباط عند الشارع الفلسطيني مما سيؤدي إلى استمرار العنف. لن يبقى الوضع على ما هو عليه حيث أن إسرائيل بحاجة إلى الأمن والاستقرار وكذلك الفلسطينيين، إلا أن عدم التقدم بالمفاوضات وعدم

[53] مقابلة تلفونية مع د. نظمي الجعبة بتاريخ 18-12-2003.

[54] علي الجرباوي، *تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل* (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994)،17-20.

إحراز نتائج سيؤدي إلى ظهور جماعات راديكالية إضافة إلى الإسلامية، هذا يتضح لنا في الثورات الشعبية الحالية في العالم العربي ضد الظلم والطغيان، فما بالك بالنسبة للاحتلال ومعاناة أكثر من 4 مليون لاجئ. قتلت إسرائيل في الانتفاضة الأخيرة أكثر من 2200 فلسطيني وهدمت البيوت والمصانع وصادرت آلاف الدونمات[55] وقد استمرت في بناء جدارها الواقي كما تسميه.

إن ما هو آتٍ صعب على الطرفين، رغم فترة الهدوء السابقة، فقد تأخذ المقاومة الفلسطينية شكلا جديدا وقد تعود العمليات الاستشهادية، ومقابل هدم البيوت الفلسطينية ستهدم أبراج إسرائيلية، ومقابل قتل الأطفال الفلسطينيون سيقتل أطفال إسرائيليون، ومقابل استهداف قياديون فلسطينيون سيصبح ساسة إسرائيليون في مرمى هدف المقاومة الفلسطينية.[56]

مفتاح الحل هو الاتفاق على القضايا التي تم تأجيلها في أوسلو وأهمها قضية اللاجئين، على إسرائيل الاعتراف بحق العودة وتحمّل مسؤولية خلق مشكلة اللاجئين والاعتذار عن ذلك، هذا سيؤدي إلى انطلاقة في المفاوضات، ويسرع حل الصراع بين الطرفين من جهة وبين إسرائيل والعالم العربي من جهة أخرى.

مما سبق يتضح لنا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مركزية في الصراع الفلسطيني العربي، والإسرائيلي، ويستحيل حلها بدون موافقة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في أماكن عديدة وقضيتهم تتداخل مع السياسات في الدول التي يقيمون فيها، لذلك هذه القضية تحتاج إلى عمل وجهد جاد يخرج

[55] آمنستي (منظمة العفو الدولية)، وثيقة عامة رقم MDE 15\088\2003 29\9\2003.

[56] رأي إسرائيلي أتفق معه، لمزيد من المعلومات حول هذا الرأي انظر: اليكس فيشمان وسيمه كدمون، *رسالة تحذير للمجتمع الإسرائيلي: الدولة تسير باتجاه الكارثة*، لقاء صحفي مع أربعة رؤساء سابقين للشاباك (شالوم، بيري، غيلون، ايلون) نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية نقلا عن يديعوت أحرونوت، 15-11-2003 ، 13.

عن إطار الحدود الفلسطينية والإسرائيلية ليصل إلى مكان تواجد كل فلسطيني لاجئ، وهذا ما يميز هذه القضية عن غيرها من القضايا العالقة بين الطرفين.

6- قائمة المراجع باللغة العربية:

بابادجي، رمضان وآخرون. *حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

بيان صادر عن حركة فتح أقاليم الضفة الغربية.

www.shaml.org\ground\nusseibeh\reactions\badil_arabic.htm. Accessed on 22\11\2003.

بيترز، جويل. *المفاوضات متعددة الأطراف ومجموعة عمل اللاجئين، في قضية اللاجئين والمفاوضات(ندوات 2)*. ط1. رام الله: مركز شمل، 1991.

تماري، سليم. *مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

الجرباوي، علي. *تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل*. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994.

حوراني، فيصل. *الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974*. بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.

الخالدي، وليد. *كي لا ننسى*. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

زريق، إيليا. *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

سالم، وليد. *حق العودة – البدائل الفلسطينية*. ط1. القدس: بانوراما، 1997.

سعيد، إدوارد. *غزة- أريحا سلام أمريكي*. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995 .

شاميليه، مونيك. "قراءة في وثيقة جنيف من حيث انطباقها مع القانون الدولي،" ندوة أعدها معهد الحقوق في جامعة بيرزيت تحت عنوان: *قراءات في وثيقة جنيف: السياق القانوني الدولي والسياق الداخلي*، 15\11\2003.

شحادة، رجا. *دراسة قانونية لاتفاق إعلان المبادئ في 1994JMCC: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني*. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.

الشريف، ماهر. *البحث عن كيان–دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908–1993)*. ط1. قبرص: مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.

صايغ، يزيد، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

---. *الفلسطينيون في الحرب الباردة*. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997.

---. *رفض الهزيمة–بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

طعمة، جورج. *قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي (1947-1974)*. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.

عباس، محمود. *طريق أوسلو*. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.

عبد الجواد، صالح. *ملاحظات حول الترجمة العربية لنص إعلان المبادئ، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل*. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994.

عبدالشافي، حيدر. *دراسة فلسطينية لاتفاق إعلان المبادئ في 1994JMCC: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني*. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.

غازيت، شلومو. *المفهوم الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ في 1994JMCC: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني*. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.

كناعنة، شريف. *الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟* رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000.

كوانت، وليام. *عملية السلام*. هشام الدجاني، ترجمة. الرياض: العبيكان، 2002.

كوبان، هيلينا. *المنظمة تحت المجهر*. سليمان الفرزلي، ترجمة. ط1. لندن: منشورات هاي لايت، 1984. مؤسسة بديل. 2003.

http://www.badil.org\Arabic%20Website\Refugees\Documents\2003\nusseiba.htm. Accessed on 11\12\2003.

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. *إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي– آفاق الحاضر والمستقبل*. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994

مصالحة، عمر. *السلام الموعود*. ط1. بيروت: دار الساقي، 1994.

مصالحة، نور. *أرض أكثر وعرب أقل*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

---. *طرد الفلسطينيين – مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

موريس، بني. *طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين*. ترجمة دار الجليل. عمان: دار الجليل للنشر، 1993.

مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC). *الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة و وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو)*. ط2. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996.

نص وثيقة نسيبة – أيالون.

http://www.hashd.org\documents\sol.htm. Accessed on 22\11\2003.

الهواري، محمد. *سر النكبة*. الناصرة: مطبعة الحكيم، 1955.

وثيقة جنيف. المجموعة الفلسطينية الموقعة على (وثيقة جنيف) 1\11\2003.

www.qudsway.com\akhbar\arshiv\2002\7\-2002\report-07&612.htm. Accessed on 15\11\2003.

الوثائق:

آمنستي (منظمة العفو الدولية). وثيقة عامة رقم MDE 15\088\2003. بتاريخ 29\9\2003.

مؤسسة بديل. بيان صحفي رقم E48\03، بتاريخ 14\11\2003.

---. بيان صحفي رقم E47\03، بتاريخ 12\11\2003.

---. مقترحات طابا، نشرة رقم 10. تشرين الأول 2001.

المقابلات التي أجراها الباحث:

مقابلة مع د.مارتن بك، بروفيسور زائر في العلوم السياسية (جامعة بيرزيت)، بيرزيت. بتاريخ 5\1\2003.

مقابلة مع د. سليم تماري، مختص في شؤون اللاجئين وعضو الطاقم الفلسطيني للمفاوضات متعددة الأطراف–مدريد، بيرزيت. بتاريخ 25\6\2003.

مقابلة تلفونية مع د. نظمي الجعبة، عضو الوفد الفلسطيني لمباحثات جنيف. بتاريخ18\12\2003.

الصحف:

صحيفة الأيام الفلسطينية.

صحيفة البيان.

صحيفة القدس الفلسطينية.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

صحيفة معاريف الإسرائيلية.

صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abed Shafi, Haidar. "Address Delivered at the Madrid peace Conference." *Journal of Palestine Studies* 2, Vol XXI, Issue 82 (winter 1992):133.

Alpher, Joseph. "Israel's security concerns in the peace process." *International Affairs* 2, vol 70 (1994): 230-231.

Baumgarten, Helga. *The myth of Camp David or the distortion of the Palestinian Narrative.* Birzeit: GIIS, 1st ed, 2003.

Beck, Marten. A lecture during the first International Studies Conference in Palestine, Birzeit University from 3-5 November 1995.

---. *Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian state: What Can an Actor with Inferior Power Capabilities Do in a Graduated Prisoner's Dilemma*. Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (GIIS), 2003.

Edlar, Akiva. "The Refugee Problem at Taba." *Palestine-Israel Journal* 2, (2002): 12.

Enderlin, Charles. *Shattered Dreams (The Failure of the Peace Process in the Middle East 1995-2002)*. Susan Fairfield, trans. New York, 2002.

Hania, Akram. "The Camp David Papers." *Journal of Palestine Studies* 2 (winter 2001): 76.

Harkabi, Yehoshafat. *The Bar Kokhba Syndrome- Risk and Realism in International Politics*. Max Ticktin, trans. Rossel books, 1983.

Kelman, Herbert. *Reflections on Social and Psychological Processes of Legitimization and Delegitimization*. Cambridge University press, 2001.

Masalha, Nur. *The politics of Denial-Israel& the Palestinian Refugee Problem*. London: Pluto Press, 2003.

Moratinos. "Non-Paper Taba Negotiations." *Journal of Palestine Studies* 123 (Spring 2002): 81-82.

"Palestinian declaration of independence-Algiers." *Journal of Palestine Studies* 2 (winter 1989), Vol xiii, Issue 70: 213-216.

Pappe, Ilan. *The making of the Arab-Israeli Conflict*. London- New York: I.B. Tauris & Co Ltd, 1992.

Rubinstein, Elyakim . "The Truth About the Right of Return & Compensation for the Jewish Refugees." *Hatzofe*, 25 August 2000, 4,.

Shlaim, Avi. *The Politics of Partition (King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951)*. Oxford University Press, 1990.

Tamari, Salim. *The Geneva Accords and its Critics*. Rammallah: The Institute of Jerusalem Studies, Draft paper 19 December 2003.

UN document 1984: *Consolidated Eligibility*. Instructions Document Rev .7\\83, January.

Waltz, Kenneth. *Man the State and War*. New York, Columbia university press,1959.

Waltz, Kenneth. *Classic readings of international relations-The origins of war in neorealist theory*. California: Wadsworth publishing company, 1994.